Publication	Al Youm 7
Date	December 27, 2016
Circulation	150,000
Country	Egypt
Article Type	Ministry of Health News
Headline	Health minister submits proposal to Cabinet on increasing 15% of local drugs, 20% of imported ones in February
Page	Front Page - 04
Reporter	Abdel Halim Salem , Danna Al Hadedy

وزير الصحة يقدم مقترحاً لـ«الوزراء» لزيادة أسعار 15٪ من الأدوية المحلية و20٪ من المستورد بدءاً من فبراير

إلزام الشركات بتوفير الـ85٪ من الأدوية غير المشمولة فى قرارات الرفع.. ووقف «نظام إعادة التسعير» فى أغسطس حال الإخلال بالاتفاق

كتب - عبدالحليم سالم - دانة الحديدى

تأكيدًا لما انفردت به «اليوم السابع»، الأربعاء الماضى، حول الاتفاق النهائى حول تحريك أسعار نسبة من الأدوية لكل شركة، قدم الدكتور أحمد عماد، وزير الصحة والسكان، المقترحات التى تم الاتفاق عليها بين الوزارة والشركات إلى مجلس الوزراء، خلال اجتماع الحكومة أمس الأول الأحد.

وتتضمن المقترحات زيادة أسعار 51٪ من أسعار الأدوية «بالاسم التجارى» التى تنتجها الشركات المحلية، و20٪ من أدوية الشركات الأجنبية ومتعددة الجنسيات، سواء المصنعة محليًا أو المستوردة من الخارج، وذلك كحد أقصى لكل شركة.

وحددت المقترحات الحد الأدنى لتحريك أسعار أدوية كل شركة، بـ5 أدوية مصنعة محليًا، و5 أدوية مستوردة من الخارج، ورفع العدد إلى 7 أدوية بالنسبة للمصانع الصغيرة، فيما تم تحديد الزيادة السعرية بالنسبة للأدوية المحلية من 30٪ إلى 50٪، مقسمة على 3 شرائح، وهى 50٪ للأدوية الأقل من 50 جنيهًا، و40٪ للأدوية التى يتراوح سعرها ما بين 50 و100 جنيه، و30٪ للأدوية الأعلى من 100 جنيه، فيما تزيد الأدوية المستوردة من الخارج «تامة الصنع» بنسبة 50٪ للأدوية الأقل من 50 جنيهًا، و40٪ للأدوية الأعلى من 50 جنيهًا، وتطبق تلك الزيادات على العبوة وليس على الوحدة المباعة.

وتحتسب الزيادة السعرية، وفقًا لمتوسط سعر الصرف الرسمى خلال شهر نوفمبر وديسمبر 2016 ويناير 2017، على أن تحتسب نسب «50٪- 40٪ - 30٪»، وفقًا لمتوسط سعر الصرف الرسمى بالثلاث أشهر المحددة مقارنة بسعر الصرف الرسمى قبل 3 نوفمبر الماضى، وهو 8.88 جنيه، على أن يتم التطبيق، اعتبارًا من مطلع فبراير المقبل على التشغيلات التى سوف تباع من الشركات، عقب إصدار قرار التسعير رسميا.

وتتضمن المقترحاتُ أيضًا مراجعة أسعار الأدوية التى تسعر تبعًا للقرار خلال شهر أغسطس المقبل، وفق أسعار الصرف الجديدة، مع إعادة تسعير مجموعة أخرى من الأدوية وفقا لنفس الأسلوب المتبع خلال تسعير المجموعة الأولى، وهو احتساب متوسط سعر الصرف لـ3 أشهر، وهى «مايو، يونيو، يوليو».

وشددت مقترحات وزير الصحة التى جاءت بعد مفاوضات طويلة على أن تلتزم الشركات بتوفير كل أصناف الأدوية التى لم يطبق عليها قرار إعادة التسعير، وفى حال عدم التزام الشركات يتوقف تطبيق نظام اعادة التسعير بالمرحلة الثانية أغسطس المقبل، وكذلك تلزم الشركات فور التطبيق بالتوصل لاتفاق لاستيراد حاجة السوق المحلى من الأدوية المستوردة خلال أسبوع من تاريخه، بحيث تتابع وزارة الصحة النواقص اسبوعيا.

وفيما يتعلق بالأدوية المتفق عليها بمناقصات وزارة الصحة والتأمين الصحى، تشمل المقترحات زيادة أسعار الترسية بنسبة 50٪ من سعر الترسية الحالى بالمناقصات السارية، بشرط عدم زيادة سعر البيع للجمهور. فى نفس السياق كشفت مصادرُ بالشركة القابضة للأدوية، إحدى شركات وزارة قطاع الأعمال العام، أن الشركة القابضة اتفقت مع الشركات التابعة على زيادة أسعار 30٪ من أصناف الدواء بنفس قيمة الزيادة فى سعر الصرف.

وأضافت المصادر، أنه على سبيل المثال، سيتم إضافة فارق صرف العملة والمتوسط العام له «10 جنيهات» لكل دولار، بحيث تتحمل الشركات نصف الزيادة، وتتحمل وزارة الصحة النصف الثانى.

وأوضحت المصادر، أن الشركات التابعة المصنعة للدواء تقوم حاليًا بحصر أصناف الأدوية التى ستطبق عليها الزيادة، ليرفع بها تقرير شامل للدكتور أشرف الشرقاوى وزير قطاع الأعمال العام، لدراسته مع الدكتور أحمد عماد وزير الصحة بما يسهم فى حل أزمة الدواء.

رفع أسعار 15٪ من الأدوية المحلية و20٪ من المستوردة

وزير الصحة: القرار من فبراير.. وإلزام الشركات بتوفير الـ85٪ غير المشمولة

كتب - عبد الحليم سالم - دانه الحديدى

تأكيدًا لما انفردت به «اليوم السابع»، الأربعاء الماضى، حول الاتفاق النهائى على تحريك أسعار نسبة من الأدوية لكل شركة، قدم الدكتور أحمد عماد، وزير الصحة والسكان، المقترحات التى تم الاتفاق عليها بين الوزارة والشركات إلى مجلس الوزراء، خلال اجتماع الحكومة أول أمس، الأحد.

وتتضمن المقترحات زيادة أسعار 15٪ من أسعار الأدوية «بالاسم التجارى» التى تنتجها الشركات المحلية، و20٪ من أدوية الشركات الأجنبية ومتعددة الجنسيات، سواء المصنعة محليًا أو المستوردة من الخارج، وذلك كحد أقصى لكل شركة.

وحددت المقترحاتُ الحد الأدنى لتحريك أسعار أدوية كل شركة، بـ5 أدوية مصنعة محليًا، و5 أدوية مستوردة من الخارج، ورفع العدد إلى 7 أدوية بالنسبة للمصانع الصغيرة، فيما تم تحديد الزيادة السعرية بالنسبة للأدوية المحلية من 30٪ إلى 50٪، مقسمة على 3 شرائح، وهى 50٪ للأدوية الأقل من 50 جنيهًا، و40٪ للأدوية التى يتراوح سعرها من 50 إلى 100 جنيه، و30٪ للأدوية الأعلى من 100 جنيه، فيما تزيد الأدوية المستوردة من الخارج «تامة الصنع» بنسبة 50٪ للأدوية الأقل من 50 جنيهًا، و40٪ للأدوية الأعلى من 50 جنيهًا، وتطبق تلك الزيادات على العبوة وليس على الوحدة المباعة. وتتضمن المقترحاتُ أيضًا مراجعة أسعار الأدوية التى تسعر تبعًا للقرار خلال شهر أغسطس المقبل، وفق أسعار الصرف الجديدة، مع إعادة تسعير مجموعة أخرى من الأدوية وفقًا لنفس الأسلوب المتبع خلال تسعير المجموعة الأولى.

وشددت مقترحات وزير الصحة التى جاءت بعد مفاوضات طويلة على أن تلتزم الشركات بتوفير كل أصناف الأدوية التى لم يطبق عليها قرار إعادة التسعير، وفى حال عدم التزام الشركات يتوقف تطبيق نظام إعادة التسعير بالمرحلة الثانية أغسطس المقبل.

عماد

التفاصيل.. صفحة 4